ولن نعلّق، الآن، على ما وقع في مؤتمر القمة، ولا على الطريقة التي اختتمت بها اعمالها؛ ولكن يكفي ان نشير الى منع ثلاثة رؤساء دول من حقهم في الكلام، وعدم عرض مقترحاتهم على التصويت، وذلك على الرغم من ان الاقتراح الفلسطيني دعا الى ان تسترشد اللجنة المقترحة، في أعمالها واتصالاتها مع القيادة العراقية، بالخطاب الذي القاه الرئيس حسني مبارك في افتتاح مؤتمر القمة، الذي ركّز على الحل العربي، في الاطار العربي، وحذّر من خطورة انفجار الوضع.

وكانت القيادة الفلسطينية توصّلت، مع جميع الاطراف المعنيّة، وخاصة مع العراق، الى الموافقة على هذا الاقتراح، والى ان تشمل مهمة اللجنة البحث في جميع القضايا دون استثناء، بما فيها وضع الكويت.

ان موقف فلسطين كان ينطلق، قبل القمة وخلالها، من ضرورة ان يكون الحل عربياً، وهو الأمر الذي اكده البند السادس من قرارات اجتماع وزراء الخارجيات العرب، الذي عقد في القاهرة، في ٣/٨/١٩٩٠، برفض التدخّل الخارجي.

وبعد انفضاض القمة بهذه الطريقة المفاجئة، تابعت القيادة الفلسطينية مساعيها، عربياً، منطلقة من القناعة بأن استمرار الأزمة، وما صاحبه من تدخل عسكري كثيف، صار يهدد المنطقة العربية بأسرها باندلاع نيران حرب مدمّرة سوف تطاول عناصر القوة العربية، الاقتصادية والبشرية والعسكرية، وبتفتيت الكيانات العربية، وبفتح الباب امام التوسّعية الاسرائيلية المتجدّدة، وأمام القوى الاستعمارية الطامعة في الهيمنة على ثروات المنطقة، والتحكّم في مصائر شعوبها، وبتصفية القضية الفلسطينية، ودفع المنطقة الى البلقنة، بكل أخطارها.

وكان أهمّ ما أعلن، بعد القمة، هو المبادرة العراقية التي تضمّنت عناصر ايجابية رحّبت بها القيادة الفلسطينية، باعتبارها تحتوي على استعداد العراق للبحث في ظروف الانسحابات والترتيبات من الكويت، وما بين العراق وايران الذي بدأت عملية تنفيذه في هذه الايام، والانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي العربية، والفلسطينية، المحتلة، بما فيها القدس، ومن الجولان ولبنان، تنفيذاً لمبادىء الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة.

ومن الغريب ان الولايات المتحدة الاميركية التي تحشد اساطيلها وآلة حربها الضخمة، بدعوى حماية الشرعية الدولية، هي التي وقفت، دائماً، وعلى مدى ربع قرن، ضد تمكين مجلس الأمن الدولي من اتخاذ أي قرار، أو اجراء، لمواجهة الارهاب الاسرائيلي واحتلال الارض الفلسطينية، والعربية، وانتهاك حقوق الانسان الفلسطيني، وحماية الجرائم الاسرائيلية.

ان تاريخ السياسة الاميركية حافل بالشواهد على حمايتها لاسرائيل دائماً بـ «الفيتو» في مجلس الامن الدولي، وعلى تنكرها لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة، وهو المبدأ الذي يشكّل ركيزة من ركائز الشرعية الدولية التي نتمسك بها، وندافع عنها.

لقد قامت القيادة الفلسطينية، مع الاخوة في القيادتين، اليمنية والسودانية، بتطوير مبادىء المبادرة العراقية، بما يخدم صيغة الحل العربي للأزمة في الخليج، ومن خلال دور تقوم به القوات العربية، وبما يحفظ كرامة الجميع، وحقوق كل الاطراف، ويحمي مستقبل الامة العربية ووحدتها؛ وان كان لا بد من الاستعانة بقوات دولية، فاننا نرى ان تكون تحت علم هيئة الأمم المتحدة، وتحت اشرافها.

ومثل هذه الافكار، وغيرها، تمّ عرضها على الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، ودول عدم الانحياز، ومختلف الدول العربية، والصديقة، وسكرتير عام الامم المتحدة، ورئيس مجلس الامن الدولي.

وتواصل القيادة الفلسطينية مساعيها، انطلاقاً ممّا اكدته، اكثر من مرة، من اهمية الحفاظ على التضامن العربي، وحماية الامن القومي العربي من تهديد القوى المعادية، التي لا تستهدف حماية مصالح العرب وأوطانهم بقدر ما تسعى الى تأمين السيطرة عليها، ونهب ثرواتها، واخضاعها لمتطلباتها الاستراتيجية.

ان هدف هذه المساعي كان، ولا يزال، تجنيب المنطقة والامة العربية كارثة الحرب التي تدق واشنطن طبولها، وليس هدفها تحقيق مكاسب ضيقة، مادية واعلامية، ولا استرضاء العواطف على حساب المصلحة القومية العليا لامتنا العربية التي تتعرض، اليوم، لأخطر المنعطفات التاريخية، والمصيرية، وتتطلب وقفة صادقة مع الضمير والوجدان.

لقد عملت منظمة التحرير الفلسطينية، طيلة الازمة، وفق قاعدة الحفاظ على المصالح العربية العليا والتضامن العربي، وسعياً الى الوصول لحل مشرّف يصون كرامة الجميع وحقوقهم، وليس لحساب طرف